S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1999/3
21 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٩٦٩ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أنغولا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يُعرب مجلس الأمن عن جزعه إزاء التدهور الخطير في الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا. ويؤكد من جديد اعتقاده بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية بالوسائل العسكرية، ويحث حكومة أنغولا وبوجه خاص الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على استئناف حوار بناء على أساس اتفاقات السلام (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع وتجنيب الشعب الأنغولي المزيد من الحرب والمعاناة. وفي هذا السياق يؤكد المجلس من جديد أن السبب الرئيسي للأزمة في أنغولا هو رفض يونيتا الامتثال للأحكام الأساسية لبروتوكول لوساكا، ويكرر تأكيد طلبه بأن يمتثل يونيتا لالتزاماته بنزع أسلحته، والسماح بامتداد الإدارة الحكومية إلى الأراضي التي يسيطر عليها.

"ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام تقييمه وآراءه بشأن الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا الواردين في تقريره المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/49). ويبرز مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق سلام نسبي في أنغولا خلال السنوات الأربع الماضية. ويعرب عن أسفه العميق لأن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد وعدم التعاون، ولا سيما من جانب يونيتا، مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا قد حال دون اضطلاع البعثة بشكل تام بدورها الذي كُلفت به.

"ويُشدد مجلس الأمن على الأهمية الكبيرة التي يعلقها على استمرار وجود متعدد التخصصات للأمم المتحدة تحت إشراف ممثل للأمين العام في أنغولا، ويسلم بأن استمرار هذا الوجود يعتمد على سلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة ويتطلب موافقة حكومة أنغولا وتعاون جميع المعنيين. وهو في هذا السياق يهيب بحكومة أنغولا أن توفر هذه الموافقة، وبيونيتا أن يتعاون تعاونا كاملا. ويرحب المجلس بما ينتويه الأمين العام من التشاور بشكل عاجل مع حكومة أنغولا بشأن تحقيق هذا الوجود للأمم المتحدة وإبلاغ المجلس بهذا الشأن.

"ويطلب مجلس الأمن مرة أخرى إلى الدول الأعضاء أن تدعم عملية السلام في أنغولا من خلال التنفيذ الكامل والفوري للتدابير المفروضة ضد يونيتا الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، و ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ و ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ويؤكد من جديد استعداده لاتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز تنفيذ هذه التدابير على أساس التوصيات الواردة في الفرع رابعا من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء ما للنزاع من تأثير على الشعب الأنغولي من الناحية الإنسانية. ويحث المجتمع الدولي على دعم حكومة أنغولا في إنجاز مسؤوليتها الأساسية عن توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب الأنغولي، وفي هذا الخصوص يحث الدول الأعضاء على أن تمول بسخاء النداء الإنساني الموحد لعام ١٩٩٩ من أجل أنغولا. ويطلب إلى جميع المعنيين أن يوافقوا على أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ويتعاونوا معها على أساس مبدأي الحياد وعدم التمييز، وأن يضمنوا أمن وحرية تنقل الأفراد العاملين في الشؤون الإنسانية، ويكفلوا تأمين ما يلزم من سهولة الوصول وتوفر السوقيات بشكل ملائم وآمن، برا وبحرا. ويحث جميع المعنيين على التعاون مع أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والتي تساعد على إرساء الأساس اللازم للسلام الدائم والمصالحة الوطنية.

"وسيُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي".

- - - - -